

[التنازع]

قوله: (وإذا تنازع الفعلان).

قالوا: لو قال: وإذا تنازع العاملان كان أولى؛ لأن التنازع قد يكون بين اسمين، مثل: هذا ضارب ومكرم زيدا، وبين الاسم والفعل، مثل: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾ [الحاقة: ١٩] فإذا قال: العاملان، شمل ذلك جميعه.

والجواب: أنه إنما لم يقل ذلك، لأنه عقب كلامه بأن قال: (فقد يكون في الفاعلية، وقد يكون في المفعولية، وقد يكون فيهما مختلفين) فلو قال العاملان، تناولهما هذه الأقسام الثلاثة، ولا يصح ذلك في كل عاملين، إذ اسم الفعل لا يمكن التنازع فيه باعتبار الفاعلية، لأن ضمير الفاعل لا يكون فيه إلا مستترا؛ فيجب لكل واحد منهما من الضمير المستتر فيه مثل ما يجب للآخر، فلا تنازع.

وكذلك ما أبدوه من اسم الفعل وفعل الأمر، فإن ضمير الفاعل لا يكون فيهما إلا مستترا.

قالوا: لا وجود له، أما قبل ذكر الفعلين فظاهر، وأما بعد ذكرهما فلا أنه إن أعمل الثاني أضمر في الأول، أو حذف فلا تنازع، وإن أعمل الأول أضمر في الثاني، فلا تنازع أيضًا.

والجواب: أن المراد من التنازع: ذكر فعلين ومعمول يكون لكل واحد من الفعلين صلاحية العمل في ذلك المعمول، فتنازعهما باعتبار صلاحية عمل كل واحد منهما فيه، فيكونان قبل ذكر الفعلين عاملين.

قالوا: إذن كان يجب أن يقول: الفعلان أو أكثر؛ ليدخل أهنت وأكرمت وصاحبت زيدا.

وجوابه: أن تنازع فعلين لا ينافي تنازع أكثر من فعلين.

حاشية عند قوله: (فإن قلت: فما تصنع بمثل: ما ضرب وأكرم إلا أنا).

إذا تنازعهما مختلفين فلهما باعتباره ثلاثة أحوال وهي: أنهما إما أن يعملا فيه جميعا، أو لا يعملا فيه جميعا، أو يعمل فيه أحدهما دون الآخر.

والأولان باطلان، أما الأول فلثلا يلزم توارد الفعلين المختلفين على معمول واحد، وكون الكلمة الواحدة معربة بإعرابين مختلفين.

وأما الثاني فلثلا يلزم أن يعمل كل واحد فيه على تقدير انتفاء عمل كل واحد منهما فيه؛ لأن انتفاء عمل هذا فيه لأجل عمل ذاك فيه، وانتفاء عمل ذاك فيه لأجل عمل هذا فيه، فلو انتفى عمل كل واحد منهما لزم ما ذكرناه.

وإذا بطل القسمان الأولان تعين الثالث.

اعترض على قوله: (من أن العرب لا تحذف الفاعل) بأنه تمسك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنا، أو إلا أنت، أو إلا هو) لدلالة الفاعل الثاني عليه.

وأجيب بأن المراد بقوله: (لما علم من أن العرب لا تحذف الفاعل) أى: عند تعارض الحذف والإضمار فيكون معناه: أنه إذا تعارض الحذف والإضمار كان الإضمار أولى.

حاشية: من الشواهد على مذهب الكوفيين ما ذكره من قول امرئ القيس، وكذلك قول ذى الرمة^(١): [الوافر]

وَلَمْ أَمْدَحْ لَأَرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَيْئِمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا
وقول الآخر^(٢):

ولمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلَ لَيْلَى سمعت بينهم نعب الغرابا
وكذلك قول ذى الرمة أيضًا^(٣): [الطويل]

(١) لذي الرمة ديوانه ص ١٥٣٤.

(٢) الشاهد أنه أعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٦

(٣) لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨ وشرح المفصل ١/٧٩ والرد على النحاة ٨٩ والكتاب ١/٤٠ (وقال الأعمى: أنشد لعمر وقال الأصمعي هو لطفيل الغنوي) وفي شرح شواهد

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنَجِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ

ومن الشواهد على مذهب البصريين قول كثير^(١): [الطويل]

العيني بحاشية الأشموني ٣٥٩/١: وقال النحاس: قال الأصمعي: قاله طفيل الغنوي، ونسبه الجرمي للمقنع الكندي والصواب مع الأصمعي ونسب لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٣ (نقلًا عن العقد الثمين) وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٤١ وشرح ابن الناظم ٢٥٧.

و (إذا) للشرط، و (هي) ضمير منفصل لتعذر اتصاله، فحذف عامله تقديره: إذا لم تستك هي؛ أي: سعدي من الاستياك.

و (الأراكة) بالفتح واحدة الأراك، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك.

قوله: (تنجل) مجهول، وقع جزاء الشرط؛ أي: اختر، والشاهد فيه، وفي (فاستاك) حيث تنازعا في (عودا) سحل، فأعمل الأول، وأضمر الثاني.

واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول، وأجيب بأنه يدل على الجواز، ولا خلاف فيه، وإما أن يدل على الأولوية فلا.

قوله: (به) في محل نصب على أنه مفعول (فاستاك) و (الفاء) للعطف و (إلا) سحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يثبت بالحجاز، يتخذ منه السواك.

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِكَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَاعِيِّ، صَاحِبِ عَرَّةَ.

الشاهد فيه: إِعْمَالُ الْفِعْلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَوَقَى غَرِيمَهُ)، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ)، فَحَدَفَ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، عَلَى مَا أَصَلَ فِي كِتَابِهِ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ: فَوَقَاهُ غَرِيمَهُ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ فَوَقَاهُ، فَيُعِيدُ الضَّمِيرَ عَلَى الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمِ.

لغة البيت: (الممطول): الَّذِي يُدْفَعُ بِوَعْدٍ بَعْدَ وَعْدٍ، يُقَالُ: مَطَّلَهُ بِدَيْنِهِ مَطْلًا، وَمَطَّلَ الْحَدَّادُ السَّبِيكَةَ: مَدَّهَا.

و(المعنى): الْأَسِيرُ، يُقَالُ: عَنُوتُ فِيهِمْ، وَعَنَيْتُ عُنُوتًا وَعَعَاءً: صِرْتُ أَسِيرًا، وَأَعْنَيْتُهُ: أَسْرَتُهُ، وَعَنُوتُ لِلْحَقِّ عُنُوتًا: خَضَعْتُ لَهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَعَنْتَ الْوُجُوهَ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]. وَالْعَوَانِي: النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُنَّ يُظَلَمْنَ فَلَا يَنْتَصِرْنَ، وَالتَّعْنِيَةُ: الْحَبْسُ. قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ: [الطويل]

مُشْعَشَعَةً مِنْ أَدْرَعَاتِ هَوْتِ بِهَا رَكَابٌ وَعَثَّتْهَا الرِّقَاقُ وَقَارَهَا
وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْتَةَ: [الطويل]

فَإِنْ يَكُ عَتَابٌ أَصَابَ بِسَهْمِهِ حَشَاهُ فَعَنَّاهُ الْجَوَى وَالْمَحَارِفُ
دَعَا عَلَيْهِ بِالْحَبْسِ، وَالثَّقَلِ مِنَ الْجِرَاحِ.

و(المعنى): جَمَلٌ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْزِعُونَ سَنَاسِنَ فِقْرِتِهِ، وَيَعْقِرُونَ سَنَامَهُ، لِئَلَّا يُرَكَبَ وَيَنْتَمَعَ
بِظَهْرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا مَلَكَ صَاحِبُهُ مِائَةَ بَعِيرٍ، وَهُوَ الْبَعِيرُ الَّذِي أَمَاتَ إِبْلُهُ بِهِ.

وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَنَاءِ: الَّذِي هُوَ التَّعَبُ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبِيَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ
الْحَبْسِ عَنِ التَّضْرُفِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مِنَ الْوَاوِ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ ظَاهِرٌ.

حَبْرٌ: وَذَكَرَ أَنَّ عَزَّةَ دَخَلَتْ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ عَزَّةٌ كَثِيرٌ؟ فَقَالَتْ لَهُ: أَنَا أُمُّ
بَكْرِ الضَّمْرِيَّةِ. فَقَالَ لَهَا: يَا عَزَّةُ! أَتَزْوِينَ مِنْ شِعْرِ كَثِيرٍ شَيْئًا؟ فَقَالَتْ: مَا أَعْرِفُهُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ الرُّوَاةَ
يُنْشِدُونَ لَهُ: [الطويل]

فَقَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا
قَالَ: أَتَزْوِينَ لَهُ: [الطويل]

وَقَدْ رَعَمَتْ أَيْ تَعَيَّرَتْ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ
تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّتِي عَلِمْتَ وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرُ

فَقَالَتْ: مَا سَمِعْتُ هَذَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُمْ يُنْشِدُونَ لَهُ: [الطويل]

كَأَنِّي أَنْادِي صَحْرَةً حِينَ أَعْرَضْتُ مِنَ الضَّمِّ لَوْ تَمَشِي بِهَا الْعُضْمُ زَلَّتْ
صَفُوحًا فَمَا تَلَقَّاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَضْلَ مَلَّتْ

قَالَ الصُّوَلِيُّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْعَبَّاسِ: كَانَ لِكَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ غُلَامٌ تَاجِرٌ، فَأَتَى الشَّامَ
بِمَتَاعٍ يَبِيعُهُ، فَأَزْسَلَتْ عَزَّةُ امْرَأَةً تَطْلُبُ لَهَا ثِيَابًا، فَدَفَعَتْ إِلَى غُلَامٍ كَثِيرٍ وَهِيَ لَا تَعْرِفُهُ، فَابْتَاعَتْ مِنْهُ
حَاجَتَهَا، وَلَمْ تَدْفَعْ لَهُ ثَمَنَهَا، فَكَانَ يَحْتَلِفُ إِلَيْهَا مُقْتَضِيًا، فَأَنْشَدَ يَوْمًا قَوْلَ مَوْلَاهُ: [الطويل]

فَقَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا

فَقَالَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ الَّتِي ابْتَاعَتِ الثِّيَابَ لَهَا: فَهَذِهِ وَاللَّهِ دَارُ عَزَّةَ، وَلَهَا ابْتَعَتْ الثِّيَابَ.

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

وقد تكرر الشاهد في هذا البيت في موضعين:

أحدهما: إعمال " وفي " ولو أعمل الأول لقال: وفاه.

والثاني: معنى غريمها، لأن " غريمها " لو كان فاعلا لـ " ممطول " لقال: معنى هو؛ لأنه قد جرى على غيره، وهو فعل الغريم، وهذا الإلزام إنما يصح على مذهب البصريين.

وأجيب عن شواهد الكوفيين بأنها تدل على الجواز لا على الأولوية.

فَقَالَ: وَأَنَا وَاللَّهِ غَلَامٌ كَثِيرٌ، فَأَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّ الْبَيْتَ لَهَا، وَلَا أَخَذُ مِنْ تَمَنِّيَا شَيْئًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ كَثِيرًا فَقَالَ: وَأَنَا وَاللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّهُ حُرٌّ، وَأَنَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ لَهُ.

الإعراب: (عزّة): مُبْتَدَأٌ، و(غريمها): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و(ممطول): حَبْرُهُ، و(معنى): صِفَةٌ مَمْطُولٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَزَّةٌ غَرِيمِهَا مَمْطُولٌ مُعْنَى، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (عزّة) بِالْإِبْتِدَاءِ، و(ممطول): حَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، و(غريمها): مُفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِمَمْطُولٍ، و(معنى): حَبْرٌ بَعْدَ حَبْرٍ.

وَجَازٌ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، مِنْ غَيْرِ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ، لِأَجْلِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنْ (الغريم)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ (الغريم) بِ (معنى)، كَمَا جَازَ اِرْتِفَاعُهُ بِ (ممطول)، لِخُلُوقِ مَمْطُولٍ، عَمَّا يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (عزّة).

وَقِيَاسُ قَوْلِ مَنْ لَمْ يُظْهِرِ الضَّمِيرَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، أَنْ يَجُوزَ اِرْتِفَاعُ (الغريم) بِ (معنى)، يُضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ، وَكَذَا قِيَاسُ قَوْلِ الْكِسَائِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ (الغريم) بِ (معنى)؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ عِنْدَهُ فِي قَوْلِكَ: صَرَبْتِي وَصَرَبْتُ زَيْدًا، مَحذُوفٌ، فَكَمَا حُذِفَ مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَجْعَلَ فِي الْأِسْمِ شَيْئًا، إِذْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ عِنْدَهُ كَالْفِعْلِ فِي خُلُوقِهِ مِنَ الدِّكْرِ، وَيَتَّبِعِي إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، أَنْ يَكُونَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَجُوزٌ عِنْدَهُ.